

## العناصر الأساسية للدستور

الحقوق المدنية	حالة الطوارئ	الفصل بين السلطات
رقابة السلطات على بعضها	نظام الحكم	استقلال القضاء

## حالة الطوارئ

- حالة الطوارئ هي إعلان حكومي في حالات مثل الكوارث الطبيعية والحرب والغزو الخارجي والحرب الأهلية والتي بموجبها يتم تعليق العمل ببعض الأحكام القانونية وإعطاء صلاحيات أكبر للسلطة التنفيذية حتى تقدر على فرض سيطرتها على البلاد وإعادتها للحالة الطبيعية.
- معظم الدساتير تنص على تعريف لحالة الطوارئ أو إعطاء أمثلة لها وتنظيم عملية إعلان حالة الطوارئ مع النص على أن بعض الحقوق المدنية يجب ألا تنتهك في حالة الطوارئ حتى لا تستغل السلطة التنفيذية حالة الطوارئ وتعلنها متى تشاء.
- مثلاً دستور الولايات المتحدة لا ينص صراحة على حالة الطوارئ وإنما ينص على أن هناك بعض الحقوق التي يجب ألا تنتهك أو يتم تعليقها إلا في حالات التمرد أو التهديد للسلام الاجتماعي وبذلك يكون قد حدد حالة الطوارئ.
- أما الدستور الألماني فيسهب في شرح حالات الطوارئ وكيفية التعامل معها وصلاحيات كل سلطة سواء التنفيذية أو التشريعية في كل حالة من حالات الطوارئ.

## 1. الحريات العامة والحقوق المدنية

## تفسيرها الأساسي

- تعتبر الحقوق المدنية والحريات العامة من أهم ما ينص عليه أي دستور.
- لا يخلو أي دستور تقريباً من مواد أو نصوص عن الحقوق الأساسية للمواطن، والتي يجب ألا تنتهك تحت أي ظرف كان.
- فكرة الحقوق المدنية والحريات العامة مرتبطة بشكل كبير بفكرة نشأة الدساتير.
- يقول بعض فلاسفة عصر النهضة مثل مونتسكيو بأن الهدف من أي دستور أو قانون أن يحمي الأفراد من السلطة، وبذلك تكون الحقوق المدنية جزءاً أصيلاً من أي دستور لتحمي الفرد من السلطة.
- الآن الحقوق الأساسية أو المدنية أصبحت مرتبطة بشكل كبير بمفهوم حقوق الإنسان وأصبح المفهوم متداخلان، ومعظم هذه الحقوق منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- في نهاية الأمر الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان شيئان مختلفان نسبياً لأن حقوق الإنسان أوسع وأعم.

- المساواة أمام القانون وعدم التمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الديانة.
- الحق في تلقي المحاكمة العادلة.
- الحرية الشخصية فلا يجوز تقييد حرية الفرد إلا بأمر قضائي.
- حرية الرأي والتعبير.
- الحق في التجمع.
- حرية الانتقال داخل الدولة وخارجها.
- الحق في الانتخاب والترشح للمناصب العامة.
- حق الملكية الخاصة.
- حق التقاضي.
- حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية.

## أنواع السلطات

## السلطة التنفيذية:

- هي السلطة التي تتولى تنفيذ كل المشروعات والقرارات والأوامر الصادرة بالدولة، وهي السلطة التي تعتبر، وبحق، سلطة الإدارة الفعلية للدولة.
- تتكون هذه السلطة عادة من أعضاء مجلس الوزراء، وفي البلاد ذات النظام الرئاسي، كالولايات المتحدة الأمريكية، تكون السلطة التنفيذية مكونة من الرئيس وأعضاءه، أو طاقم الإدارة.
- في حين أنه في الدول البرلمانية، الآخذة بمبدأ الفصل التام بين السلطات، تتكون كما سبق من الوزراء ورئيس الوزراء مثل إنجلترا.

## السلطة التشريعية:

- هي السلطة التي تتولى إصدار التشريعات . مهنة التشريع، تعنى إصدار القواعد الملزمة والمنظمة لأي فعل أو تصرف يقوم به الأشخاص أو الهيئات في الدولة، ويكون لها تحديد الوسائل التنفيذية لذلك.
- تتكون السلطة التشريعية بحسب الأصل من مجلس النواب، الذي يتكون من النواب المنتخبين من الشعب، وبالتالي تكون لقراراته صفة الإلزام باعتبارها صادرة من ممثلي الشعب.

## السلطة القضائية:

- هي عبارة عن سلطة القضاة الممنوحة لهم بموجب مهنتهم في تطبيق القانون، والحفاظ على النظام العام بإصدار الأحكام في شأن المنازعات المعروضة عليهم، سواء تمت بين الأفراد أو بين الأفراد والهيئات الحكومية. السلطة القضائية في العديد من البلدان أيضاً لديها قوة إبطال قوانين وقواعد الدولة عندما تتعارض مع التشريع الأساسي أو احكام الدستور أو القانون الدولي.

## 2. الفصل بين السلطات

## تاريخ الفصل بين السلطات

- من المؤكد أن مبدأ الفصل بين السلطات قد غدا منذ الثورة الفرنسية أحد المبادئ الدستورية الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية بوجه عام.

القرن  
الـ ١٨

- يُنسب أصل هذا المبدأ إلى الفلسفة السياسية للقرن الثامن عشر، حيث ظهر في ذلك الوقت كسلاح من أسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة - التي كانت تعمد إلى تركيز جميع السلطات بين يديها.

- مبدأ الفصل بين السلطات ليس معناه إقامة سياج مادي يفصل فصلاً تاماً بين سلطات الحكم، ويحول دون مباشرة كل منها لوظيفتها بحجة المساس بالأخرى، ومن ثم فإن مقتضى مبدأ الفصل بين السلطات أن يكون بين السلطات الثلاث تعاون، وأن يكون لكل منها رقابة على الأخرى "checks and balances" في نطاق اختصاصها
- يكون نظام الحكم قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة، فيؤدي ذلك إلى حفظ حريات الأفراد، وضمان حقوقهم، واحترام القوانين، وحسن تطبيقها تطبيقاً عادلاً وسليماً، فهذا ما يتفق وحكمة الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات التي هي تحقيق التوازن والتعاون بين السلطات، وتوفير الحيدة لكل منها في مجال اختصاصها.

- إلا أن خلافاً قد نشأ بين فقهاء القانون العام حول حقيقة مفهوم هذا المبدأ ومدلوله الصحيح، فالبعض فهمه على أنه يعني الفصل المطلق بين السلطات، إلا أن الغالبية العظمى من الفقهاء، قد فهمت المبدأ على نحو آخر، وهو أنه يعني الفصل المرن بين السلطات، أي أنه فصل مع التعاون بين السلطات، ومع تبادل الرقابة فيما بينها .

- مبدأ الفصل بين السلطات يقضي بالفصل بين سلطات الدولة الأساسية الثلاثة:

1. السلطة التشريعية

2. السلطة التنفيذية

3. السلطة القضائية

- من حيث الرقابة والإدارة لكل سلطة، فتتفرد كل سلطة بإدارة شئونها الخاصة بعيداً عن الأخرى، إلا في الأمور التي تحتاج إلى الاشتراك فيها، كوضع الميزانيات.

- كما تقوم كل سلطة بالرقابة على السلطات الأخرى بوسائل تحدد حسب طبيعة كل منهم.

- هناك معارضين لهذا المبدأ يرون وجوب المزج بين السلطات لتسهيل الإدارة ولمنع عرقلتها بإجراءات المراقبة الكثيرة.

- نتيجة لهذين الرأيين ظهرت عدة نظم سياسية تتراوح في أخذها بمبدأ الفصل من عدمه، مثل:

- النظام الرئاسي، وهو الذي يتبنى فكرة الفصل المطلق بين السلطات

- النظام البرلماني، الذي يطبق الفصل النسبي بينها

- نظام الجمعية، الذي تكون فيه الحكومة بأكملها عضواً بالجمعية العمومية للنواب، وهو مذهب سياسي لا يطبق سوى في سويسرا.